العرب
الخميس 2021/11/11
السنة 44 العدد 12237

مصطفى الكاظمي رجل اللحظة الحرجة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

مصطفى الكاظمي هو الرئيس الفعلي للعراق. رئيس حكومته كما أنه القائد العام لقواته. وحين يتعرض لمحاولة اغتيال فإن ذلك يعيدنا إلى مسلسل القتل في العراق. عبدالكريم قاسم وعبدالسلام محمد عارف وصدام حسين ومن قبلهم سليل العائلة الملكية فيصل الثاني.

محاولة الاغتيال الفاشلة وضعت الكاظمي على سلم لم يكن الصحافي السابق يحلم به. ولكن ذلك الرجل هو أكثر خطورة مما توقعه الكثيرون على المشروع الإيراني الذي بات حراسه في العراق قلقين من إمكانية انهياره السريع. أن يتعرض سياسي لمحاولة اغتيال فإن ذلك يشير إلى مكانته التي يمكن أن تشكل خطرا.

ما الذي فعله الكاظمي لكي يستحق عقابا من ذلك النوع؟

منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة بدا واضحا أن الكاظمي ليس على وفاق مع الميليشيات كما أن زعماء تلك الميليشيات تجرعوا السم حين اضطروا للموافقة على إسناد منصب رئيس السلطة التنفيذية لشخص يعتقدون بيقين مطلق أنه يمثل وجهة نظر الولايات المتحدة في العراق.

ما فعله الكاظمي بعد ذلك أكد أنه إذا لم يستطع إلحاق الضرر بالحشد الشعبي فإنه سيلاحقه بالفضائح التي ستجره إلى مناطق رد الفعل المتهور الذي وضعه في مواجهة الدولة ممثلا لقوى اللادولة.

كان الحشد الشعبي قد هزم الكاظمي في غير واقعة حين استطاعت ميليشياته كسر هيبة الدولة وإخراج المعتقلين من زعماء فصائلها والذين سبق للدولة أن وجهت لهم تهم القتل والخطف. غير أن كلفة ذلك الانتصار كانت باهظة. فبدلا من أن يكون الحشد الشعبي سندا في محاربة الإرهاب أظهرته استعراضاته المعادية للدولة والمناهضة لسلطة القانون تنظيما إرهابيا يعمل على حماية القتلة وتدمير السلم الأهلي والعمل على إضعاف الدولة وابتزاز المجتمع وإخضاع الاثنين معا.

لقد فضح الكاظمي بصمت وهدوء كذبة انتساب الحشد الشعبي إلى القوات المسلحة وخضوعه لأوامر القائد العام للقوات المسلحة. فكما صار معلنا فإن الحشد هو في حقيقته قوة احتلال إيراني وأن قاآني، وهو وريث سليماني في منصبه، هو الذي يصدر الأوامر إلى الحشد وليس رئيس الوزراء العراقي.

أما بعد محاولة الاغتيال الفاشلة فإن الحشد أعلن أن حربه على الدولة العراقية والمجتمع العراقي ستأخذ منحى جديدا يقوم على القتل من غير قناع. ولم يعد الناشطون المحتجون هدفه وحدهم بل سيكون الهدف كل مَن يمكن الوصول إليه من السياسيين ممَن يرغبون في تحرير العراق ولو جزئيا من التبعية الإيرانية.

يعتبر الحشديون أن الكاظمي هو المسؤول عن هزيمتهم في الانتخابات الأخيرة. وقد يكون هذا الرأي صحيحا. فمن خلال معاركه الفاشلة معهم استطاع أن يجرهم إلى موقع الاعتراف بأنهم لا يمتون إلى المشروع الوطني العراقي بصلة وأنهم يكرهون الدولة ويعملون على إسقاطها تنفيذا لمرجعيتهم السياسية في طهران.

ولهذا كان رأس الكاظمي هو المطلوب في خطاب أحد زعماء الفصائل وهو قيس الخزعلي الذي يمكن لرئيس الوزراء أن يقيم عليه دعوى قضائية بتهمة التحريض على قتله. لقد هدد الخزعلي بالاقتصاص من الكاظمي ومن ثم انطلقت الطائرات المسيرة في اتجاه بيت رئيس الوزراء الذي كان يعرف أن القطيعة بينه وبين الميليشيات وصلت إلى موسم الجحيم الذي ينذر بكل أنواع الشرور.

وإذ تفكر إيران من خلال قاآني بأن رأب الصدع ممكن من خلال استرضاء الحشد الشعبي بسلطة توافقية تقوم على أساس إلغاء جزئي لنتائج الانتخابات ومنحه فرصة خسرها، فإن الكاظمي وجد في محاولة الاغتيال الفاشلة مناسبة للاحتكام إلى القانون الذي لا يحظى بأي نوع من الاحترام من قبل للحشد. وفي ذلك يصر الكاظمي على أن يكون رجل دولة.

الكاظمي فضح بصمت وهدوء كذبة انتساب الحشد الشعبي إلى القوات المسلحة العراقية وخضوعه لأوامر القائد العام للقوات المسلحة فكما صار معلنا فإن الحشد هو في حقيقته قوة احتلال إيراني

كانت محاولة انقلاب فاشلة. وصفة فاشلة لانقلاب قد يؤدي إلى صدام بين إيران والولايات المتحدة. ألا تشعر إيران بالحرج في مواجهة افتضاح حقيقة أنها تنوي الإطاحة بالدولة العراقية الرثة؟ أليس من السخف أن تخشى دولة الملالي قيام دولة في العراق الذي لا يزال شعبه يئن تحت سطوة العمائم؟

الكاظمي هو رئيس سلطة مؤقتة. ولكنه قد يكون رئيسا للحكومة في الأربع سنوات القادمة. ذلك لأنه المرشح الوحيد الذي تقبل به الكتل السياسية الفائزة في مواجهة الكتل السياسية الخاسرة التي تعاديه والتي لا تملك ما يؤهلها لاستبداله بالطرق السلمية.

ربما تكون محاولة الاغتيال الفاشلة قد وضعت الكاظمي في الموقع الذي يجعل منه رهانا مستقبليا لعراق نظيف من الميليشيات. يومها سيكون الرجل بطلا من نوع غير متوقع.

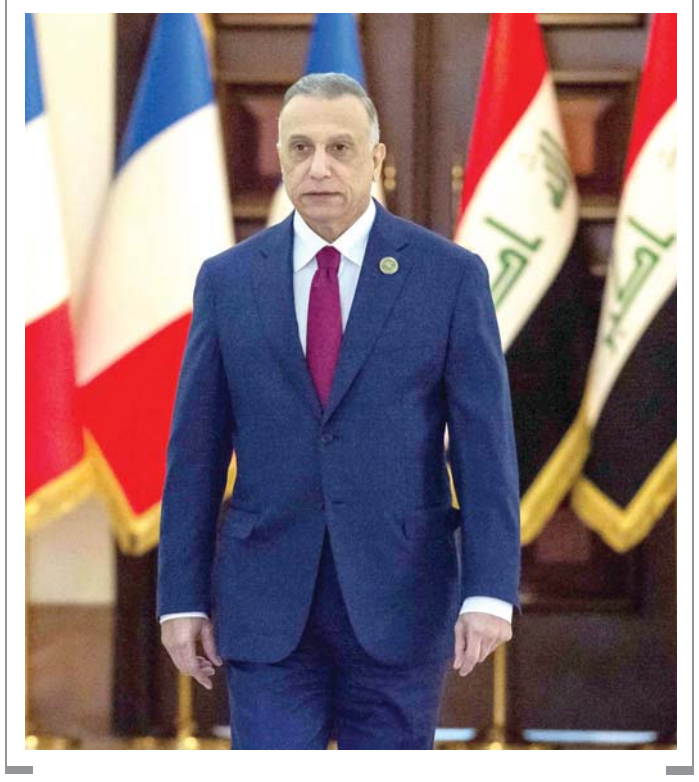

تواريخ العراق السود

علي الصراف
كاتب عراقي

لا تعرف من أين يبدأ تاريخ الوحشية في العراق. أمن إعدام يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفيقيه زكي بسيم ومحمد الشبيبي، تحت إشراف السفير البريطاني، في عهد نوري السعيد في العام 1949؟ أم من مجزرة قصر الرحاب حيث قتل الملك الشاب فيصل الثاني وكل أفراد أسرته في العام 1958؟ أم من كل ما تلاها من أعمال وحشية سمحت بقتل الوصي على العرش الأمير عبدالله بن علي ونوري السعيد سحلا وتقطيعا للجثث.

الثابت الذي لا جدال فيه، هو أن "الثورية" حملت القسط الأوفر من المسؤولية عن تجييش مشاعر أمة لم تكتمل مقوماتها القانونية والأخلاقية، ولا عرفت من السياسة إلا الانفعال والغضب.

شعب لم يهدأ، بدوافع الفقر والحرمان والجهل، ما كان ليحتاج إلا أحزابا ثورية لكي يتحول إلى شعلة نار يزداد لهيبها كلما زاد عليه الفقر، وكلما لم تجد السلطات سبيلا لكسر شوكته إلا القمع.

الشيوعيون لعبوا في هذا القسط، قسطهم الأوفر. فالسيد فهد، المناضل الذي تلقى تعليمه الثوري في مدرسة "كادحي الشرق" في موسكو، وتلقى تدريباته في صفوف عمال المناجم في فرنسا وبلجيكا، كان يريد، بكل بساطة، أن ينشئ حركة عمالية ثورية تبحث عن سبيل لتكرار ثورة سوفييتية في العراق على غرار ثورة أكتوبر 1917. إنما من طبقة عاملة بدائية ورثة. فكانت رثة هي الأخرى نوازعه.

والثورة، بمعناها البلشفي، كانت تظاهرات واحتجاجات وأعمال تحريض وكراهية اجتماعية وسياسية ليس ضد الطبقة الحاكمة وحدها، وإنما ضد "البرجوازية" (من قبل أن تنشأ)، وضد الإقطاع، وغيرهما من "الرجعيين" و"الخونة" و"العملاء" و"الجواسيس".

هذه الألقاب لم تكن مجرد توصيفات عابرة، بل كانت اتهامات تؤسس لأحكام بالإعدام، مؤجلة حتى تحين الفرصة. فلما حانت، فقد كان لكل مجزرة تبرير ثوري، يدفع إلى غيره، كما يدفع الآخرين إلى القيام بمثلها عندما تحين لهم الفرصة، حتى ظل العراق يتقلب بين جمر وجمر.

الشكوك بقدرة مصطفى الكاظمي على حل كل الميليشيات كثيرة ومفهومة ولكنها فرصة لو جاز لها أن تضيع فإن سجل التواريخ السود سوف يواصل كتابة رواية الوحشية العراقية بالحبر ذاته

ولم تزل تلك الأوصاف سائدة في الثقافة السياسية العامة وتحافظ على ذات المحمول الذي صار يبرر أعمال القتل والاغتيالات وكل ما يعرفه العراق من جرائم سياسية إلى يومنا هذا.

"ماكو مؤامرة تصير، والحبال موجودة"، كان شعارا أثيرا لحركة "المقاومة الشعبية" التي قادها الحزب الشيوعي العراقي لتصفية معارضي سلطة "الزعيم" عبدالكريم قاسم، أول رئيس للوزراء بعد الانقلاب على النظام الملكي. وكانت تعني، حرفيا وفعليا، سحل المشتبه بمعارضتهم وتعليق المشانق لهم، أو إعدامهم في محاكم "ثورية"، كانت في الواقع عمليات قتل جماعي، أرست أولى الأسس للمقابر الجماعية؛ تلك المقابر التي تبدل قاطنوها، جيلا بعد جيل، وتبدل منفذوها، وتبدلت أعذارهم، ولكن ما تبدلت طبيعتها الوحشية كعمل من طبيعة شعب لم تكتمل مقوماته الأخلاقية، ولا عرف معنى لقيم القانون، حتى اليوم.

ولأن قاسم كان رجلا شبه أمي، كمعظم المنخرطين في "السلك العسكري"، فقد وقع ضحية لاضطرابات الثورية وشعاراتها، وعجز عن أن يحكم بغير الاتكاء على دعم الشيوعيين الذين أقنعوه بأنهم هم الذين يحمون الثورة من "الأعداء" الذين يتربصون بها. فانقلب على شريكه في حركة الضباط الأحرار عبدالسلام عارف، ودفعته الشكوك والمخاوف إلى عزل كل الذين لا يؤمنون به كـ"زعيم أوحد". وكان ذلك شعارا رفعه له الشيوعيون أملا بكسبه إلى صفوف حزبهم، قبل أن يبدأ بعزلهم والتنكيل بهم، بعدما ارتفعت نشوة "الأوحد" في رأسه.

وعندما حدثت الحركة الانقلابية التي قادها العقيد الركن عبدالوهاب الشواف في العام 1959، اندفع قاسم لينتقم منه ومن ضباط آخرين مثل ناظم الطبقجلي في حملة إعدامات ظالمة طالت حتى صغار المراتب والجنود. وقاد الجانب الأكبر من محاكماتها العشوائية ابن أخته العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس "محكمة الثورة".

في العام 1963 انقلب عارف على قاسم، وكان لا بد لإرث الوحشية أن ينقلب على وجهه الآخر. في الثامن من فبراير من ذلك العام انقلب "القوميون" الناصريون والبعثيون على "الشيوعيين"، قبل أن ينقلبوا على أحدهم الآخر، وأنشأوا تنظيم "الحرس القومي" وهو الميليشيا التي توسعت في أعمال القتل والاغتصاب، ثأرا لما لحقهم من أعمال تنكيل من ناحية، وتعويضا "ثوريا" من ناحية أخرى، لاسيما وأن "الثورية" نفسها أصبحت هي اللقب الشريف الذي لا يحسن بالشيوعيين أن يحتكروه لأنفسهم.

الكل كانوا "ثوريين"، وكل الانقلابات التالية كانت "ثورات"، وكل الأعمال الوحشية التي ترتكبها الميليشيات الثورية، كانت أعمالا مشروعة من وجهة نظر الأساس الأيديولوجي الذي تستند إليه.

ويستطيع المرء أن يراهن على أنه لا يوجد عراقي واحد يجرؤ على القول إنه ليس ثوريا، لأن الصفة التالية التي سوف يُلحقها بنفسه، هي أنه "جاسوس" و"عميل" أو "رجعي".

اللاأخلاقية السياسية، وغياب كل معنى من معاني القيم الإنسانية والقانونية، ظلا هما السمة السائدة في علاقات الأحزاب "الثورية" مع بعضها البعض، وفي علاقاتها مع الشعب الذي ظلت تقوده من جحيم سياسي إلى جحيم أكثر عنفا من سابقه.

"الجيش الشعبي" و"فدائيو صدام" و"الحرس القومي" و"المقاومة الشعبية" هم الإرث الذي تقف عليه فصائل "الحشد الشعبي" الآن. وحيثما كان يتعين للتطرف أن يعلو ويعلو، فقد انتهى "الحشد الشعبي" إلى أن يتخلى عن مزاعم الوطنية التي زعمتها الحركات السابقة، ليمارس وحشيته على سياق آخر، هو الولاء لإيران وللولي الفقيه، ولو ثبتت البراهين أنه جلاد بحق شعبه وسفيه.

الجرائم ظلت هي نفسها، ولكن الأسماء وحدها هي التي تغيرت. كما تغيرت الولاءات، من طبقية إلى وطنية ومن وطنية إلى قومية ومن قومية إلى إيرانية، قبل أن تعود القهقرى إلى طائفية.

التواريخ السود في العراق تكاد تكون هي كل تاريخه المعاصر. وسجل الوحشية هو الذي يحشد سطور الجريمة ويغمس أقلامها بحبر من الدم.

محاولة اغتيال مصطفى الكاظمي، رغم أنها يفترض ألا تكون، بمعناها الجرمي شيئا مختلفا عن أعمال الاغتيالات الأخرى، إلا أنها وقعت ضد قابض على سلطة الجمر، لعله يستطيع أن يتخذ السبيل الوحيد الصحيح، لوقف هذا المسار الكارثي، ووضع حد لهذه التواريخ السود، بحل كل الميليشيات، وإنشاء متحف يجمعها ويُحيلها إلى ما فعلت عبر كل فصول المأساة التي ظل يعيشها "ثورة" بعد أخرى.

الشكوك بقدرة الكاظمي على اجتراح عمل بهذا الحجم، كثيرة ومفهومة. ولكنها فرصة، لو جاز لها أن تضيع، فإن سجل التواريخ السود سوف يواصل كتابة رواية الوحشية العراقية بالحبر ذاته، حتى تحين فرصة أخرى، أسوأ.